

شريك هام: القطاع الخاص (1)

ما الذي يتوجب على القطاع الخاص عمله تجاه الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؟ إن القطاع الخاص، سواء بتكليفه بالقيام بالواجب أو بإهماله في القيام به، منخرط في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال⁽²⁾. وهناك ثلاثة قطاعات فرعية في مملكة عالم الأعمال الخاصة برزت تقليدياً في النقاش حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: صناعات السفر والسياحة، وصناعات وسائل الاتصال والإعلام، وتلك المرتبطة بالتقنيات الجديدة.

لقد كانت صناعة السفر والسياحة نشطة لسنوات عديدة في مجابهة انخراطها في تيسير الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وفي تطوير استراتيجيات لوضع حد له. كما بذل قطاع وسائل الاتصال والإعلام – الصحفيين، والمصورين، ومنتجي التلفزيون والأفلام، ووكالات التمثيل وعروض الأزياء، وشركات الموسيقى، والمؤسسات الإعلانية – جهوداً لينخرط في كشف الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، مع أنه تظلّ هناك فجوة بين تغطية وسائل الاتصال والإعلام للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كقضية مثارة، وبين فهمها للروابط الوثيقة بين رسالات وسائل الاتصال والإعلام والتأثير الذي تخلقه على هشاشة وضعف الأطفال والمنطق الذي يعتمده المستغلون.

حظيت مجموعة النشء اليافع نسبياً من المشروعات العاملة في التقنيات الجديدة – بدءاً بمقدمي خدمة الإنترنت، مروراً بشركات الاتصالات، وانتهاءً بصانعي مسجلات الصورة الرقمية – باهتمام ملحوظ منذ المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عقد في استوكهولم عام 1996، وغالباً من خلال قضية الأعمال الإباحية التي يستخدم فيها الأطفال في الإنترنت، مع أنه لم يتم استكشاف المدى الكامل للروابط بين التقنية والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بصورة جيدة.

وبصورة عامة، وفي الوقت الذي قد يكون فيه صحيحاً أن الشركات الكبرى المدفوعة بهدف الربح قد تكون مهتمة بحقوق الأطفال وملزمة بها، فإن هذا يعتبر أمراً طارئاً في نطاق أنشطتها المتصلة بالأعمال، وليس بالأمر المركزي. وتميّز هذه الحقيقة عملهم عن نظرائهم الذين لا يهدفون إلى الربح. كما أن هناك خطراً حقيقياً يتصل بالأعمال التي تهدف إلى الربح، وهو أن حقوق الأطفال سيتم إخضاعها لحوافز الربح. وعلى سبيل المثال، قد تكون الصناعات الخاصة مهتمة بمساعدة اليافعين على العمل على تقدّم فرص التوظيف المستقبلية لديهم، ولكن إذا لم تجر استعادة الكلفة المتحققة من قبل الشركة الكبرى، فقد يكون هناك هوىً وضغط (من المساهمين على سبيل المثال) للتخلي عن مثل هذه الجهود.

هل هناك قوانين عالمية تتصل بمسؤوليات القطاع الخاص؟

تُوقر اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة (1989م) الحمایات الأكثر شمولاً، والتي حظيت بأوسع دائرة من الاتفاق حولها، في مجال حقوق الطفل. فالمواد 31 وحتى 37 تدرج الحقوق في التعليم، وقضاء وقت الفراغ، والتنمية، وتؤسس الحظر على مختلف أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الجنسي. واتفاقية منظمة العمل الدولية 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوري على القضاء عليها (1999م) تعتبر ملائمة بصورة خاصة في هذا المقام، إذ إنها تكلف الدول الأعضاء بالعمل، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، على القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال باعتباره من أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك حظر العمل الوظيفي الخطر ورفع التقارير للمعنيين عن سوء الاستعمال. كما أن الصكوك (الأدوات) الأخرى لمنظمة العمل الدولية المتصلة بالحد الأدنى للعمر، والظروف الشبيهة بظروف الاسترقاق، ومعايير التوظيف وقواعده، تعتبر أيضاً أدوات مفيدة يمكن أن يُبنى عليها التعاون بين القطاع العمالي والعاملين في الساحة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية.

وقد جرى تطوير عدد من الإعلانات والبيانات المتعددة الأطراف غير الملزمة للقيام بعمليات تفتيش على عمل صناعات القطاع الخاص، وخاصة تلك التي تعدّ أصلاً متعددة الجنسيات. والعديد من هذه البيانات تشمل في نطاقها الدول، وأصحاب العمل والعاملين. وربما كان أهم ما فيها هو أنها لا تقتصر على الاعتراف بحاجة الصناعات الخاصة لاحترام الحقوق، بل تتجاوز ذلك إلى أن وضعها في المجتمع يفرض عليها التزاماً قوياً بتشجيع وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان. كما نجد الحميات والواجبات في الإرشادات العامة للأعمال متعددة الجنسيات (1977م) التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد طورت الأمم المتحدة حديثاً "الاتفاق العالمي"، الذي يدعو منشآت الأعمال لكي تبدي "مواطنة عالمية" صالحة في الدول التي تعمل فيها. ويوضح الجزء الخاص بحقوق الإنسان في هذه الوثيقة أن على منشآت الأعمال أن تدعم وتحترم حماية حقوق الإنسان المعلنه عالمياً، في محيط تأثيرها، وأن تضمن أن لا تكون شريكة في الإساءات إلى حقوق الإنسان. ومع أن "الاتفاق" طوعي، إلا أنه يُلقت نظر الصناعات إلى حقوق الإنسان، ويمثل تطوراً هاماً في ضمان احترام هذه الحقوق والترويج لها. ومع أن أدوات "القانون اللين" ليست ملزمة، إلا أنها تقدّم إرشادات عامة هامة حول الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به في حماية حقوق الأطفال والترويج لها، بما في ذلك حقهم في الحماية من الاستغلال.

هل صناعات السياحة/السفر، والاتصال والإعلام، والتقنيات الجديدة هي الصناعات الوحيدة المعنية؟
هناك العديد من الصناعات الخاصة التي ليس لها رابطة ظاهرة تثبت تورطها في الاستغلال، ولكنها يمكنها أن تقوم بدور هام في مناهضته.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، مثلاً، أن العديد من الأطفال الذين ينقلون من مكان لآخر يذكرون الانتقال إلى الوظائف، والظروف المعيشية السيئة، والبحث عن مستقبل أفضل، على أنها الأسباب التي دعتهم إلى مغادرة وطنهم وتعريض أنفسهم للمخاطر، فعندها يبدو من الواضح أن منشآت الأعمال التي توفر للياقنين فرص التوظيف الواقعية بأجور معقولة وفي ظروف عمل محترمة، تقوم بدور رئيس في حماية الأطفال من الاستغلال.

إضافة إلى ذلك، يمكن للعديد من الصناعات أن تتخذ تدابير وقائية نشطة. إذ تستطيع تنسيق ووضع برامج تدريب وظيفية للياقنين، وخاصة لأولئك الذين يواجهون درجة عالية من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويمكنها البدء ببرامج تُقدّم النصح للأطفال أو توفير فرص تمويل ومِنح للتعليم. ورفع وتيرة الوعي بين الموظفين أو الزملاء، الذين قد يكونون مسيئين إلى الأطفال أو حماة لهم، يمكن أن يساعد في التأثير على الاتجاهات المجتمعية والفردية تجاه الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويمكن لصناعة التقنية العالية، على سبيل المثال، أن تطور وتطبق بحزم سياسات ليس فيها مكان للتسامح إطلاقاً لاستغلال أو بث وتراسل الأعمال الإباحية التي يُستخدم فيها الأطفال من خلال الإنترنت.

ويمكن للمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم أمثلة على مشروعات يمكن أن تُحتذى في القطاع الخاص. وقد طورت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز وعدد من المنظمات غير الحكومية مشروعات بالتعاون مع أصحاب العمل، قدمت من خلالها للأطفال المعرضين للمخاطر فرص للتدريب والتوظيف. وقد صممت هذه المشروعات كتدابير وقائية لتعزيز المهارات والتفائل لفرص خارج قطاعات التوظيف العالية المخاطر، وكتدابير في مجال إعادة التأهيل لبناء الثقة وقابلية التوظيف بعد أن يُخلص الطفل من شراك الجنس التجاري. وعملت منظمة العمل الدولية مع شركائها التقليديين في قطاع العمل في العديد من المشروعات الإبداعية التي عملت فيها النقابات، على سبيل المثال، مع المنظمة لتطوير مواد التدريب ورفع وتيرة الوعي من أجل تعبئة العاملين في مواقع عمل المنشآت التجارية وحشدهم.

والمنظمات التي توظف أو تجنّد الراشدين للعمل مع الأطفال يمكن أن تضع موضع التنفيذ إجراءات لتفحص مؤهلات العاملين، لتضمن أن ليس لديهم تاريخ في السلوك غير السوي، وليس هناك حدث في حياتهم في هذا

السياق. وتخصّص البرامج واستعراض ما فيها هام بصورة خاصة لمنشآت الأعمال من مثل المخيمات الصيفية، والمدارس الداخلية، ومرافق الرعاية النهارية. وباختصار، فإن مجرد الوعي بمسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمخاطر المحتملة التي تواجه الأطفال يفتح آفاقاً جديدة للعمل أمام منشآت الأعمال التجارية، ويوفر فرصة لها لإيجاد طرقها الخاصة بها للتجاوب والرد. وهناك العديد من الطرق الأخرى التي يمكن لصناعات القطاع الخاص التي لم تتورط بأي شكل في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أن تساعد من خلالها على القضاء عليه. ويمكن أن تكون الشراكات مع العاملين الآخرين في الساحة داعمة ومثمرة.

إضافة إلى ذلك، فإن التوثيق يدلّ بصورة لا مرأى فيها أن المستهلكين يهتمون بمسألة الشركات الكبرى، وخاصة فيما يتصل بالبيئة، وبمجمعاتهم المحلية وأسره، بما في ذلك حقوق الأطفال. والحماية الفاعلة لهذه الحقوق والترويج لها قد يعتبران "ممارسة تجارية جيدة".

ما الذي قام به القطاع الفرعي للسفر والسياحة منذ استوكهولم؟

في المؤتمر العالمي الأول، كانت صناعات السفر والسياحة ممثلة بصورة جيدة، وقدم مندوبوها العديد من الاتفاقيات والقرارات الهامة. وفي السنوات الخمس التي مضت منذ ذلك الحين، جرى المزيد من التطوير للعديد من المبادرات الجديدة. ومع ذلك، ما زال هناك قلق لدى جماعات التأييد لحقوق الأطفال والوكالات المكلفة بفرض القانون بأن هذه المجموعة لم تقم بما فيه الكفاية لمراقبة حالات الإساءة إلى (الاعتداء على) الأطفال والإبلاغ عنها.

إن عبارة "السفر والسياحة" استعملت على نطاق واسع في النقاشات حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، ومع ذلك ليس هناك من تعريف واحد جامع يحدد النطاق الشامل لهذه المهنة. فالقطاع الفرعي هذا يضم بصورة لا تقبل الجدل وكلاء السفر، ومنظمي الرحلات، وشركات الطيران والفنادق، ولكنه قد يشمل أيضاً العاملين في السفر بالجملة، وشركات الرحلات القصيرة المخفضة الأسعار، والحانات والنوادي الليلية، والمطاعم، وشركات الحافلات، والناقلين بالقطارات، وموظفي الأمن المحليين، وآخرين. وفي الوقت الذي يكون فيه تحديد بعض الصناعات أسهل من تحديد غيرها، وبالتالي يكون ضبطها أسهل باستعمال الأساليب القانونية التقليدية، فإن جميع الأفراد في القطاع الفرعي ملزمون أخلاقياً بحماية الأطفال من الأذى الممكن الذي تسببه خدماتهم.

وقد ورد في التقارير أن واحداً من كل 16 عاملاً في العالم يعمل في إطعام الضيوف، أو تأمين إقامتهم، أو وسائل الترفيه لهم، أو نقلهم. وهكذا، فإن الموظفين الأفراد، أكثر من منشآت الأعمال نفسها، يمكنهم أن يقوموا بدور في مناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وأي تجاوب أو تدبير تطوره منظمة أو جمعية لن يكون فعالاً إلا إذا عرف العاملون فيه عنه وأمنوا بأهدافه. وغالباً ما تستغلّ صناعات السفر والسياحة قوةً عاملةً تفتقر إلى التعليم، بدفع أجور متدنية لهم، وعدم توفير أي امتيازات ومنافع لهم. إضافة إلى ذلك، فإن الجانب الموسمي للسياحة غالباً ما يؤدي إلى استغناءات دورية عن العديد من الموظفين. وثقافة المشكلة حقيقة مؤداها أن العاملين المحليين غالباً ما يُشغّلون في المستوى الأدنى من الوظائف، بينما تحجز وظائف الإدارة العليا للقادمين من الخارج. وهذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى إحداث نسبة رضى متدنية لدى العاملين عن عملهم، وإيجاد مشاعر الإحباط لديهم. وفي هذه الحالة، على القطاع الفرعي أن يتبين أن احترام حقوق القوة العاملة لديه قد يكون عنصراً هاماً في ضمان حقوق الأطفال الذين يتصل بهم موظفونهم.

إن منظمة السياحة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة التي توفر منبراً عالمياً لسياسات السياحة وقضاياها. وتضم في عضويتها 138 دولة ومنطقة، وما يزيد على 350 عضواً مؤزرراً من القطاعين العام والخاص. ومهمة منظمة السياحة العالمية هي الترويج للسياحة وتطويرها باعتبارها وسيلة ذات شأن في العمل على تقدّم السلام والثقافة العالميين، والتنمية الاقتصادية، والتجارة العالمية. وفي أكتوبر/نشرين الأول 1999م، تبنّت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية ميثاقاً عالمياً جديداً لقواعد التعامل الأخلاقي في السياحة. وتشير الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذه الوثيقة إلى: "أن استغلال بني البشر بأي شكل، وبصورة محددة الاستغلال الجنسي، وخاصة عندما ينطبق هذا الأمر على الأطفال، يتناقض مع الأهداف الرئيسية للسياحة، وهو نفي

للسياحة، ... ومن هذا المنطلق يجب مكافحته بقوة... وإيقاع العقوبات بمرتكبيه، دون أي حلول وسط، وفق القوانين الوطنية السائدة في الدول التي تتم فيها الزيارة والدول التي ينتمي إليها المعتدون المستغلون." وقد وافقت الحكومات التي تمثل الدول التي أيدت الميثاق على سن قوانين ووضع ضوابط أكثر تشدداً لتنظيم عمل القطاع الخاص لضمان حماية الأطفال ضمن حدودها من الأذى الذي قد يحدث نتيجة الإغراء بوقوع المخالفات أو تجاهلها. واتفق أعضاء منظمة السياحة العالمية من القطاع الخاص الذين يدعمون المبادرة على التقيد بهذا الميثاق.

وبالتعاون مع منظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم "إيكبات"، والمنظمات الدولية والإقليمية مثل اليونيسف، والإنتربول، واليونيسكو، ومنظمة العمل الدولية، أطلقت منظمة السياحة العالمية أيضاً برنامج مراقبة دعارة الأطفال وسياحتهم. وأهداف برنامج المراقبة هذا هي منع استغلال الأطفال في السياحة الجنسية، وكشف هذا الاستغلال، وعزله، واستئصاله. وحتى يومنا هذا، صمّم البرنامج حملة شعارات ووضعها موضع التنفيذ، لاستعمالها من قبل منشآت الأعمال، لإظهار التزامها بالقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. كما تم إيجاد موقع على الإنترنت لبرنامج مراقبة دعارة الأطفال وسياحتهم.

وطوّر العديد من منظمات القطاع الخاص المظلية العالمية ميثاق، وأقرّوا اقتراحات، لضبط أعضائهم أو تنظيم عملهم. فقد طور الاتحاد العالمي لجمعيات وكلاء السفر "ميثاق الطفل ووكلاء السفر". ومن المزايا الفريدة لهذه الوثيقة ما اشتملت عليه من آلية متابعة تتطلب من أعضاء الاتحاد مساعدة المنظمات التي تعمل على إعادة الكرامة والصحة الجسدية والعقلية لضحايا الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وفي السياق ذاته، طور الاتحاد الدولي لمنظمي الرحلات "ميثاق العمل ضد الاستغلال الجنسي للأطفال". أما اتحاد منظمات السفر الشبابية العالمية فقد أقر قراراً لمناهضة السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً، كما أقر الاتحاد العالمي لمنظمات السفر النسائية قراراً مشابهاً.

وكلاء السفر ومنظمو الرحلات ليسوا الصناعات الوحيدة التي نهضت إلى العمل. ففي عام 1996م، تبنّى الاتحاد العالمي لجمعيات الأغذية، والزراعة، والفنادق، والمطاعم، والتوريدات، والتبغ، وجمعيات العمال المتحالفين IUF/UITA/IUL، قراراً حول سياحة الدعارة، وفي السنة ذاتها وضع الاتحاد العالمي للنقل الجوي (أياتا) مسودة قرار نهائي يدين الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

ومع أنه يجب اعتبار جميع الموائيق والقرارات خطوات إيجابية على طريق الجهد المبذول لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، فإن معظمها طوعي في طبيعته. وإذا ما أراد أي عضو تجاهل القرار، فأسوأ ما يمكن أن يحدث هو فصله من العضوية. إضافة إلى ذلك، فإن اللغة التي تصاغ بها القرارات تكون، في أحيان كثيرة، نتيجة مفاوضات مكثفة مع شركاء متعددين، من ضمنهم النقابات ومسؤولو الإدارة. ونتيجة لذلك، لا تكون الكثرة من الكلمات المختارة، بالقوة التي يجب أن تكون عليها.

وهناك عدد من المبادرات الناجحة التي أفرزتها المنظمات الأوروبية، فمجموعة اتحاد وكلاء السفر ومنظمي الرحلات الوطنيين في إطار الاتحاد الأوروبي أقرت بياناً ضد السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً، ألزمت فيه الجماعات نفسها باستبعاد أي عضو، دون تأخير، يثبت تورطه في السياحة الجنسية. وفي عام 1997م، أصدرت كونفدرالية الاتحادات الوطنية للفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمؤسسات المشابهة، بياناً ضد الاستغلال الجنسي للأطفال. وعادة ما يشير بيان هذه الكونفدرالية إلى الأسف لاستعمال تعبير "السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً" على أساس أنه "يسبب ضرراً كبيراً لصناعة السياحة. وأن مثل هذه الجرائم تحدث نتيجة تصرفات المعتدين جنسياً على الأطفال، ولسوء الحظ فهم موجودون في جميع الظروف التي لا علاقة لها بأنشطة السياحة".

وتبنّت العديد من الدول، بصورة مستقلة، موائيق أو برامج وطنية لتحكم صناعات السفر والسياحة فيها. والميثاق الأشمل لسلك منظمي الرحلات تمّ تطويره عام 1998م من قبل منظمة "إيكبات" - فرع السويد،

استدرجت إليه آراء وملاحظات عدد من المنظمات التي قد تتأثر بمثل هذا الميثاق. وكان من بينها: الاتحاد العالمي لجمعيات وكلاء السفر، واتحاد وكلاء السفر ومنظمي الرحلات الوطنيين في إطار الاتحاد الأوروبي، ومنظمة السياحة العالمية، والجماعات الوطنية لمنظمة "إيكبات"، ومنظمي الرحلات الاسكندنافية. وإثر عملية تعاونية لوضع الوثيقة في صورتها النهائية، جرى توقيع عدد من "عقود الالتزام والتقيّد" مع صناعة السفر. وتمثل هذه العقود 95% من سوق السفر السويدي، و75% من سوق السفر في شمالي أوروبا (الدول الاسكندنافية). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1999م، انضمت ألمانيا والنمسا إلى التحالف. وفي يناير/كانون الثاني 2001م، وافقت إيطاليا، وهولندا، والمملكة المتحدة أيضاً على المشاركة. وتوفر حكومات الدول المعنية وكذلك المفوضية الأوروبية التمويل اللازم، وهناك دعم قوي لوجهة النظر القائلة: إن التمويل يجب أن يأتي أيضاً من منظمي الرحلات.

وللميثاق خمسة معايير: وضع سياسة أخلاقية فيما يتصل بالسياحة التي تستغل الأطفال جنسياً؛ وتدريب العاملين في دولة المنشأ وفي دولة المقصد؛ ووضع فقرة في العقود مع الموردين تقرر نفيًا واستنكاراً مشتركين لممارسة الجنس مع الأطفال؛ وتوفير المعلومات للمسافرين من خلال الأدلة، والكتيبات، والأفلام السينمائية في الطائرة، وقوائم تذاكر السفر، والمواقع على الإنترنت، الخ...، وتوفير المعلومات للمعنيين ذوي الأهمية من السكان المحليين. وينص الميثاق أيضاً على وضع آليات المراقبة موضع التنفيذ والتشغيل من قبل هيئات مستقلة. وهذا عنصر هام بصورة خاصة يُبرز عملية للمساءلة تضمن وجود حوافز قوية للتقيّد بالميثاق. وقد طبّق الميثاق في تايلاند، وسريلانكا، والهند، والبرازيل، وجمهورية الدومينكان، وكوبا، مع قيام منظمة "إيكبات" بصورة مرحلية بدور الهيئة المسؤولة عن المراقبة. وقد أثبتت هذه العملية تأثيرها بدرجة عالية، وعبر عدد من الدول الأخرى عن اهتمامه بالانضمام إلى التحالف. وأعلن منظمو الرحلات الاسكندنافية في مارس/آذار 2001م أنهم سيطبقون هذا الميثاق في جامبيا، وفيتنام، وبلغاريا، وبالي، وكينيا، وتركيا.

ومع ذلك، فإن مثل هذه المواثيق قد لا تثبت فاعليتها في جميع المناطق. فقد لاحظت منظمة "إيكبات" - فرع أستراليا، على سبيل المثال، أن مثل هذه المواثيق السلوكية سيكون لها تأثير محدد في أستراليا، لأن السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً في أستراليا تقع خارج نطاق عمل صناعة السياحة الرئيسي في البلاد. ومع ذلك، جرى بذل العديد من الجهود الإبداعية في أستراليا، بما في ذلك تضمين فقرة في الميثاق الأخلاقي للاتحاد الأسترالي لوكلاء السفر تحظر السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً. كما أن هناك معلومات مُسهبّة للسياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال في المنهاج الدراسي الوطني للسياحة، كي يعي الطلاب أبعاد القضية. وقد أُطلق برنامج جديد اسمه "سافر بحرص"؛ تُوزَع من خلاله مواد تعليمية صممت لمناهضة السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً، من قبل كل صناعة سياحية. وهناك برنامج إيداعي آخر اسمه "سياحة الأطفال الحكيمة" يعمل في محطات الوصول في السفر، ويساعد على بناء القدرات لمنع السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً. وقد طورت منظمة "إيكبات" في أستراليا أنموذجاً تدريبياً ومواد تدريبية للطلاب، والمربين وقائدي الرحلات المعنيين بالسفر والسياحة. وبعملها هذا، عملت بصورة وثيقة مع منظمة "إنتربيد" الأسترالية التي تنظم الرحلات.

هل هناك الآن تفهّم أفضل للسياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال؟

كلفت منظمة "إيكبات" الدولية مختصين لإعداد تقرير عن حالة الحملة العالمية ضد السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً تجاوباً مع بواعث القلق التي مؤداها أن الأنشطة حول هذه القضية بعد المؤتمر العالمي الأول كانت غير كافية. وتم إجراء دراسات مسحية على نطاق العالم حول السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً، بهدف استعمال هذه المعلومات لتطوير استراتيجية لإحراز المزيد من التقدم في القضاء على هذا النمط من السياحة، كما جرى تحديد نماذج ممارسة جيدة في الصناعة وفي القطاعات غير الحكومية.

وهذا التقرير، وعنوانه "السياحة التي تستغل الأطفال جنسياً وخطة العمل"، يشير إلى عدد من الحاجات التي لم تلب، بما في ذلك تطوير منهجية للتحديد الكمي لعدد السائحين الذين يستغلون الأطفال جنسياً؛ وتصميم منهجية لمراقبة الاعتقالات والإدانات المتصلة بالسياحة التي تستغل الأطفال جنسياً؛ وتصميم وتوزيع

الممارسات الجيدة؛ وتصميم برنامج دعم للشركاء في السياحة الجنسية التجارية في آسيا، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي؛ وتصميم برنامج إعلامي وتدريب بالتعاون مع صناعة السياحة في أمريكا الشمالية.

ويحدد التقرير القطاعات ذات العلاقة بالسياحة التي تستغل الأطفال جنسياً، ويسلط الضوء على بعض الأعمال التي ما زالت تنتظر الإنجاز. ويشير إلى أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يحدث بطرق متعددة. والصناعات والأفراد المتورطون تضم: الإنترنت، والعاملين في الفنادق، وسائقي التاكسي، ومجمعات النقل، والأسر، وسماسرة الجنس، وبيوت الدعارة، والوكالات التي توفر المرافقين والمرافقات، والعاملين كوكلاء لمثل هذه الأعمال على أرصفة الشوارع. ويحدث الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في مواقع متعددة، بما في ذلك الفنادق، وبيوت الضيافة، والشقق المخصصة لقضاء العطلات، والبيوت، وبيوت الدعارة، والأماكن العامة.

ويستنتج التقرير أنه في الوقت الذي أنجز فيه الكثير من العمل الهام، ما زال الكثير أيضاً ينتظر الإنجاز، وخاصة في مجالي التعليم والتنقيف، والتدريب. ويقترح التقرير إرشادات عامة لتعزيز الوعي، ويوصي بإيجاد قاعدة معلومات عالمية. إضافة إلى ذلك، يصل التقرير إلى ضرورة تأسيس "مكتب لشؤون السياحة" ضمن تحرك "إيكبات" للبدء في أعمال جديدة وتنسيقها، إضافة إلى تحفيز الجماعات الوطنية. كما يوصي التقرير أيضاً بأن تعمل المنظمات المناهضة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على إحداث تقدم في تفهمها للتطورات التقنية ومشاركتها فيها.

وماذا عن دور وسائل الإعلام والاتصال؟

إن دور وسائل الإعلام والاتصال في حماية الأطفال وفي استغلالهم هو موضوع مثير لمداولة واسعة النطاق. وكثيراً ما ركز النقاش في علاقة وسائل الإعلام والاتصال بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال على الطريقة التي تصدر فيها الأخبار عن قضية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال – أحياناً بمسؤولية، وأحياناً بأسلوب الإثارة – وعلى الاندفاع الذي كثيراً ما نلمسه لدى وسائل الإعلام والاتصال للقيام "بحملة" غالباً ما تتم بفهم منقوص للقضايا. كما أن النقاش حول وسائل الإعلام والاتصال يشير بصورة منتظمة إلى مستويات العنف والجنس، والتغير في درجة التسامح لدى الجمهور، وحتى القبول الفعلي لما يعتبره الكثيرون إغراق وسائل الاتصال والإعلام في تصويرها لهاتين الظاهرتين. أما السلطة المرموقة التي تتمتع بها وسائل الإعلام والاتصال، وكيف يمكن تسخيرها لحماية الأطفال، والإعلام عن قضية استغلالهم وتوضيحها وحشد المناهضين لها، فتحظى في الغالب بقدر أقل من النقاش.

وقد لخصت حكومة النرويج كل هذا في دعوة لتطوير علاقة إيجابية بين الأطفال ووسائل الإعلام والاتصال، أطلقتها في العيد العاشر لاتفاقية حقوق الطفل في نوفمبر/تشرين الثاني 1999م. ويقول "تحدي أوسلو": "إن وسائل الإعلام والاتصال هي، بطرق شتى، أفضل صديق للأطفال: فعلى امتداد تنوعها العريض – التلفزيون، والراديو، والأفلام، والدعايات، والإنترنت، والمطبوعات، والموسيقى، والمزيد غيرها – يمكن لوسائل الإعلام والاتصال حماية الأطفال واليافعين، وإعلامهم، وتنقيفهم وتعليمهم، ورعايتهم، وتوفير التسلية والترفيه لهم، وتشجيعهم، ومصاحبتهم، بطريقة فريدة. ولكن لوسائل الإعلام والاتصال ذاتها السلطة والقدرة على استغلال الأطفال، والإساءة إليهم، وتشويش أذهانهم بالمعلومات الخاطئة، واستبعادهم، وإفسادهم، وبعملها هذا فإنها تحرمهم من الحقوق التي ضمنها لهم اتفاقية حقوق الطفل. إن وسائل الإعلام والاتصال، بتأثيرها الكبير والمتنامي في صميم حياة الطفل، تمثل قوة قادرة على إحداث الخير والشر في حياة الطفل".

وتجاوباً مع المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال و"تحدي أوسلو"، جرى تطوير عدد من البرامج، من قبيل وسائل الإعلام والاتصال وبمشاركتها، تهدف إلى الإمساك بزمام وسائل الإعلام والاتصال لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وحماية الأطفال منه.

وركّز عدد من المبادرات، على سبيل المثال، على العمل مع الصحفيين لتشجيع القيام بتغطية أفضل لا للتحقيقات المتصلة بالأطفال فحسب، ولكن أيضاً للتحقيقات الأوسع التي قد يكون لها تأثير على الأطفال. وقد

عملت منظمة "بريس وايز" البريطانية غير الحكومية مع المكتب الإقليمي لليونسيف لوسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة حديثاً، ودول البلطيق، لعقد جلسات تدريبية يُشجّع فيها الصحفيون على طرح أسئلة من النوع الذي يجابهونه في عملهم اليومي عندما يختارون الأحداث التي سيغطونها والكيفية التي سيتعاملون بها معها. وجميع مدرّبي "بريس وايز" هم أنفسهم صحفيون أو من المهنيين العاملين في وسائل الإعلام والاتصال سابقاً، ويسهمون في هذه الشراكة بتقديم تفهّمهم لوسائل الإعلام والاتصال ودورها ومصداقيتهم كزملاء في المهنة.

ومثل بسيط، يجري الاستشهاد به في حالات كثيرة، وهو مدى التكرار في نشر اسم المنتج الذي يعتدي فيه المسيئون على الأطفال في التقارير التي تنشرها الصحف عن السياحة التي يستغل فيها الأطفال جنسياً. فمثل هذه التفاصيل، أي ذكر اسم المنتج الذي يتم فيه الاعتداء، لا تعني كثيراً للقارئ العادي، ولكنها تعتبر معلومات قيّمة للمعتدي الذي يخطط لإجازته القادمة. وقد لا يكون هذا واضحاً للمندوب الصحفي الذي يضع اللمسات على تحقيق صحفي يأمل في الواقع أن يزيد الوعي العام حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

وأسلوب كتابة التحقيق الصحفي الذي لا يراعي حساسية التعقيدات في مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يمكن في بعض الأحيان أن يشوّه القضايا الملائمة، مُصوّراً الاستغلال بصورة مثيرة أو عاملاً على تعبئة الرأي العام بطرق غير مناسبة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما يسمى "مطاردة السحرة"، أي تتبّع أشخاص بعينهم بصورة مستفزة، الذي قامت بتوجيهه بعض الصحف الصفراء المتخصصة بنشر الفضائح، وأدّى إلى استهداف ومهاجمة الأشخاص المدانين من المُتحرّشين بالأطفال من قبل المواطنين الغاضبين الذي ربما لم يكونوا على وعي ومعرفة بحقيقة أن غالبية المعتدين جنسياً على الأطفال ليسوا من فئة المُتحرّشين بالأطفال ولا من المحكومين، ولكنهم قد يكونون في الواقع "أناساً عاديين" كالجار الذي يسكن في حيّهم.

وفي المقابل، ليس هناك من شكّ بأن الكثير من تأثير المؤتمر العالمي الأول فيما يتصل بوضع قضية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الأجندة العالمية تحسّل من العمل الدؤوب الجاد الذي قام به الصحفيون من مختلف أرجاء العالم، لا في اجتماع استوكهولم فحسب، وإنما خلال الأشهر التي سبقت المؤتمر، وأثناء التشاورات الإقليمية المتعددة التي عُقدت تحضيراً للمؤتمر.

إن المفتاح للتغطية الصحفية الجيدة في موضوع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال هو الاعتراف والتيقن بأن الصحفيين ليسوا متفرجين عن بعد بل هم عاملون ذوو أهمية في ساحة الجهود المبذولة لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. والعمل مع الصحفيين، واحترام واقع عملهم ومساندته هو النهج الأكثر فاعلية الذي علينا سلوكه.

ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بالدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به صناعات ووسائل الإعلام والاتصال في تشجيع تمكين الشباب. فأنشطة بناء الثقة والهوية أساسية في مساعدة اليافعين على تحقيق إمكانياتهم والمساعدة على منع استغلالهم. وقد كان لثقافة وسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير متزايد على اليافعين فيما يتصل بالأمور الجنسية – وفي أحيان كثيرة غطت وسائل الإعلام والاتصال على المصادر التقليدية مثل التعليم وتجاوزتها. فالصور التي ترسمها وسائل الإعلام والاتصال قوية ومائلة دائماً، واليافعون في جميع أرجاء العالم يشعرون بالراحة مع هذا العالم الذي تعطيه وسائل الإعلام والاتصال صورته.

وهناك برامج جديدة تُصمّم للتعامل مع التعليم من خلال وسائل الإعلام والاتصال بوسائل تتواءم مع النظرة العالمية التقليدية. فيمكن للصحفيين الترويج للثقافة الجنسية وهم بذلك يعملون على معالجة بعض قضايا الصحة الإنجابية الهامة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/إيدز، والحمل. وقد تبدّت مثل هذه الحملات في كتب الرسوم الفكاهية، والمجلات الموجهة للشباب، وفي وسائل الإعلام والاتصال الأخرى التي تروج الثقافة الشعبية. وهناك برنامج إبداعي في نيجيريا يقيم حملته على مقولة مؤداها "أن اليافعين الذين يعرفون أنفسهم ويقدرّونها حق قدرها، والذين يعون الخيارات والذين يتمتعون بالمهارة، هم وحدهم الذين لديهم القدرة على ممارسة الجنس بصورة مسؤولة وأكثر أماناً".

وماذا عن الصورة التي تنقلها وسائل الإعلام والإتصال للأطفال والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؟

تستمر الصورة في القيام بدور بارز في صناعة ممارسة الجنس مع الأطفال، وهناك طرق يمكن للقطاع الخاص أن يعمل من خلالها. والرابطة الأكثر ظهوراً وانتشاراً بين الصورة والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال نجدها في قطاعي "الموضة" وأشرطة الفيديو الموسيقية. فالاتجاهات الحالية في استعمال الفتيات اليافعات (أو النساء الراشدات ذوات الأجسام الصغيرة) للترويج للملابس، أو العطور، أو المواد الاستهلاكية الأخرى في عالم "الموضة"، في صور في غاية الإثارة الجنسية واجهت انتقادات شديدة من قبل المنظمات المعنية بالدفاع عن الأطفال، ومن قبل أولئك الذين يدرسون ويحللون سلوك المسيئين إلى الأطفال. فقد ثبت أن المعتدين جنسياً يقيسون سلوكهم بما يعتبرونه سلوكاً مقبولاً اجتماعياً، وصور الأطفال هذه، المثيرة للغاية جنسياً، تعمل على مساعدتهم على تبرير نوازعهم وأفعالهم. وبصورة متزايدة، فإن السلوك الجنسي الظاهر في أشرطة الفيديو الموسيقية – بما في ذلك الأشرطة التي يكون أبطالها فنانين يافعين، وتكون أحداثها، مثلاً، دائرة في المدارس أو المواقع الأخرى التي تضم اليافعين – قد يرسل رسائل مدمرة مؤداها أن النشاط الجنسي المبكر مقبول، مما يوفر التبرير المطلوب للمعتدين جنسياً على الأطفال، ويُحدث التشويش لدى الأطفال. وتظل هذه قضية تحظى بالكثير من النقاش، ولم يتم التوصل بعد إلى رقعة واسعة من الأرضية المشتركة حولها. فغياب شريط الفيديو الموسيقي، وألعاب الكمبيوتر، والصناعات الأخرى التي "تصنع الصورة" عن منابر الحوار الحكومية وتلك الخاصة بالمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، أمر مقلق بحاجة إلى البحث والتمحيص. ومنطق الاستحسان وتوجيه النقد الذي ميّز مثل هذا النقاش يجب أن يُفسح المجال للتعاون والاستكشاف إذا ما أريد التصدي لهذه القضية بصورة جادة.

والكثير من هذا يصدق أيضاً على صناعات الدراما التلفزيونية والأفلام. وهنا، كان هناك تحركات لإيجاد طرق لحماية الأطفال بصورة أفضل والترويج للقضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويجري تطوير البرامج والإرشادات العامة لمساعدة الممثلين الأطفال على التعامل مع المواد الحساسة، وهناك عدد من المبادرات يتم تنفيذها لإرشاد المخرجين في تصوير الموضوع بصورة ملائمة. وقد حدثت تطورات جديدة في تنقية البرامج التلفزيونية وتصنيفها أيضاً، لحماية الأطفال من المادة التي قد تحمل الضرر. وفي عام 1997م، اقترح البرلمان الأوروبي متطلبات تُوجب على مسؤولي الإذاعة والتلفزيون أن يضعوا موضع التنفيذ أنظمة مشاهدة مسبقة متعددة. وفي الوقت الذي اعتبر فيه هذا التحرك أخيراً سابقاً لأوانه، تُقدّم مبادرات لتقصّي وسائل أخرى ممكنة للحماية. وفي صيغة توفيقية مرحلية هناك الآن تحذيرات تسبق أي برنامج يحتمل أن يُسبب ضرراً مدمراً.

ما هو تأثير نمو تقنيات جديدة على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؟

في العقد الماضي تطورت الإنترنت بسرعة كبيرة بحيث لم يستطع أي نظام تنظيمي مواكبتها. ونتيجة لذلك، فإن طبيعتها غير المنظمة وقرت للمعتدين جنسياً على الأطفال سرعة البث والتراسل، وسهولة إمكانية الوصول، وترف عدم معرفة المصدر. فالتراسل الفوري للمعلومات والصور يقلل من مخاطر تدخل المسؤولين عن فرض القانون ويقضي على التحقيقات الجمركية التي تجري عادة عند الحدود.

وقد قامت الإنترنت، مع ذلك، بأكثر من مجرد جعل الوسائل الحالية للإساءة إلى الأطفال والاعتداء عليهم أكثر ملائمة وخالية من المخاطر. إذ إنها وفرت وسائل جديدة وضارة بصورة متزايدة للتعدّي على الأطفال. وهناك طرق عديدة يُساء فيها استعمال الإنترنت لمثل هذه الأغراض الاستغلالية. والاستعمالات الأكثر شيوعاً تكون من خلال نشر الصور الإباحية التي تضم اليافعين. وبهذه الطريقة، وكما يعرف الجميع على نطاق واسع، يتعرض الأطفال للأذى بأساليب عدة مختلفة: فالأطفال يتعرضون للإساءة في إنتاج الصور، وعندما يشاهدون الإساءة على شاشة جهاز الكمبيوتر، ويمكن أن يتم تشجيعهم على المشاركة في إنتاج الأعمال الإباحية من خلال إطلاعهم على صور تجعل مثل هذا النشاط أمراً "طبيعياً" وتساعد على إقناعهم بأن "الأخرين يقومون بهذا العمل".

إن إساءة استعمال المدى الهائل الذي تصل إليه شبكة الإنترنت، والصداقة والود اللذين يستشعرهما مستعمل الإنترنت تجاهها، وحقيقة أن الأطفال يتعاملون براحة مع لوحة مفاتيح الكمبيوتر بدرجة أكبر من آبائهم وأمهاتهم، قد أتاحت للمسيئين لإيجاد طرق "للتحدث" مباشرة مع الأطفال من خلال مجموعات الأخبار وغرف المحادثة الإلكترونية، والعمل على مصادقتهم وعزلهم من خلال النفاق والدهاء، وتهينتهم للاتصال الشخصي والتعرض للإساءة والاعتداء، دون معرفة آبائهم وأمهاتهم أو القائمين على رعايتهم في معظم الأحيان. إن "تهينة" الأطفال و"اصطيادهم" مسألة تحمل همّاً وقلقاً كبيرين، مع أن خبراء الإنترنت في الشرطة في بعض الدول تمكنوا من تحقيق النجاح في التعرف على متصيدي الأطفال من خلال الإنترنت واعتراض سبيلهم والقبض عليهم.

إن هناك عدداً متزايداً من المبادرات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في محاولة منها لمساعدة الآباء والأمهات، والمعلمين، والآخرين من القائمين على الرعاية في اللحاق بالتقنية التي يبحر فيها أطفالهم بسهولة، وتوفير الدعم لهم في حماية أبنائهم في أثناء استعمالهم للإنترنت، ومساعدة أطفالهم على "التصفح الآمن" للمعلومات على الإنترنت. وقد طوّرت منظمة "إنترنت الطفل العالمية" غير الحكومية، ومركزها في لندن، عدداً من المشروعات التي تهدف لا إلى تحسين حماية الأطفال فحسب، بل وإلى تعزيز فهم الإمكانيات الإيجابية للإنترنت أيضاً.

ومع ذلك، فإن تحديات التقنية الجديدة تتغير باستمرار. فمنذ عام 1996م، جرى تطوير عدد من التقنيات الجديدة التي يُحتمل، ثانية، أن تزيد هشاشة الأطفال أو أن تعزز حمايتهم. فالهواتف النقالة وعمليات إرسال الرسائل الفورية القصيرة غدت "أداة" هامة في أيدي الأطفال في الدول المتقدمة صناعياً بدرجة كبيرة. وإذا كان الآباء والأمهات يعانون من صعوبة مراقبة نشاط الطفل في التعامل مع الإنترنت وهو يجلس أمام شاشة الكمبيوتر، فكيف يتسنى لهم التدقيق في ما ينقله طفلهم أو يرسله من هاتف نقال يحمله في يده في ساحة المدرسة أو في موقف الحافلات؟ ومع ذلك فإن العديد من الأطفال يتلقون ويرسلون الرسائل الآن، ويتصفحون المعلومات على الإنترنت بحثاً عما يريدون، ويتمكنون من الوصول إلى المعلومات في المواقع المختلفة على الإنترنت، وبيّنون عوالمهم من خلال تقنية الاتصالات "w@p" التي تعمل على عزلهم بصورة توحى بالتناقض.

إن التقنيات الرقمية والمعدات "الشخصية" التي تحمل باليد تقلل من انخراط الطفل في المجتمع الأوسع الذي يضم موقري الحماية، وتعزله من واحد أو سلسلة من المجتمعات الصغيرة المغلقة، التي يمكن أن يُستبعد منها الآباء والأمهات في أحيان كثيرة، والتي تغدو من بُعد هدفاً للذين يضمرون الأذى. وهناك تقارير على أن الأطفال، في بعض الدول الصناعية، يتعرضون للتورط مع سماسرة الجنس من مستغلين يعملون بصورة كلية من خلال شبكات الهاتف النقال، وكأنهم يمسون الطفلة بصورة فاعلة "بلجام" هو الهاتف النقال، ويوجهون الزبائن إليها مستعملين أيضاً الهاتف النقال.

ليس هناك من شك في أن التقنيات الجديدة تعتبر من أعظم التحديات التي تواجه أولئك الذين يرغبون في حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري. وضمّ مخترعي هذه التقنيات الجديدة ومطوريها وصانعيها وبائعيها إلى صف من يرغبون في حماية الأطفال يشكّل الخطوة الهامة التالية الأخرى في ضمان تسخير قوة التقنية الجديدة للعمل لأجل الأطفال لا ضدهم.

كيف استجاب القطاع الخاص

لتحدّي الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؟

يمكن ملاحظة عدة اتجاهات من تجاوب القطاع الخاص فيما يتصل بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. فهناك مبادرات عديدة أخرى، مع ذلك، تنتظر الإنضاج أو لم يتم استكشافها بصورة تامة بعد.

وقد ظهرت موانئيق السلوك كوسيلة مفضلة تهدف الصناعات الخاصة من خلالها لحماية الأطفال من الاستغلال. وهناك فوائد كثيرة محتملة لمثل هذه الأدوات. إذ يمكن لموانئيق السلوك أن تبني أطراً للحماية تبدأ من الأرض وتتعالى. ويمكن استعمالها لتحديد الثغرات في التشريعات، وملؤها بالالتزامات الخاصة. ويمكنها

المساعدة في تثقيف الجماعات ذات العلاقة بالقضايا التي ينجم عنها الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والآثار المؤذية لأعمالها، والإمكانات المتوافرة لديها للمشاركة في القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويمكن استعمالها من قبل العديد من الصناعات في القطاع الخاص: منظمي الرحلات، ومبرمجي أنظمة الإنترنت، وصانعي الصور، على سبيل المثال. وفي الواقع، فإن موثيق السلوك تبدو وكأنها الهدف الذي يعتبر أكبر عامل توحيد بين مختلف الصناعات الخاصة التي لها حصة في القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

كما أن لموثير السلوك عدداً من نقاط الضعف التي يجب تبنيها. أولها أنها تكون، بشكل ثابت، طوعية وغير ملزمة. وليس لها قوة تشريعية. وانتشار كلمات من مثل "يُمكن" أو الكلمات التي "تُعبّر عن شرط أو سبب" في هذه الوثائق، يشير إلى أنه ليس هناك إلزام إيجابي يُفرض على الصناعة لإحداث التغيير. وكثيراً ما تكون موثيق السلوك غير شاملة وتخدم أهدافاً ذاتية. ولأن من يقوم بصياغتها هم الذين سيقومون بتطبيقها، فإنها تميل لأن تُصمّم بصورة لا مراة فيها لخدمة مصالح من صاغوها. فعلى سبيل المثال، وُجّه نقد شديد لموثير السلوك المبكرة التي وضعها صانعو الملابس لأنها لم تتضمن أحكاماً تضمن الحق في التنظيم في نقابات، مع أنها استندت ظاهرياً إلى القانون المحلي والدولي.

إن العمل بموجب أحكام هذه الوثائق غالباً ما يُراقب داخلياً، مما يحول دون تحفّص الجمهور العام لعدم العمل بها. وهناك التزام قليل تجاه الجمهور العام بأن المراقبة تحدث فعلاً، أو أن لدى المراقبين التدريب والحساسية اللازمين لمثل هذا العمل، أو أن المخالفات سيعُعلن عنها ولن يتم إخفاءها. إضافة إلى ذلك، ليس هناك ضمان بأن المراقبين – الذين كثيراً ما تكون روايتهم مدفوعة بصورة مباشرة من الشركة – سيحاولون أن لا يُوقروا الأموال بأن يهملوا، بكل بساطة، عملية الرقابة برمتها.

وهناك تحدّ آخر وهو أن موثيق السلوك كثيراً ما تكون غير موزعة على نطاق واسع، وخاصة على الموظفين. وقد وجدت دراسة أجرتها وزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية أن أقل من 50% من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، التي لديها موثيق سلوك تحكم معايير التوظيف، يمكنها تزويد المفتشين بنسخ من الوثائق عندما يطلبونها. وأخيراً، وربما كان هذا أكثر نقاط الضعف إيذاءً، هناك انتقادات مؤداها أن موثيق السلوك قد تكون عاملاً محبطاً لتحفيز الدول على تقوية قوانينها الخاصة. ويشعر بعض المعلقين بالقلق بأن ما يقوم به القطاع الخاص، في تبنيها لمثل هذه الوثائق، قد يكون محاولة للحل محل التشريعات، وخصخصة عملية فرض القانون، ومن ثمّ تجنّب تطبيق المعايير.

والعديد من نقاط الضعف هذه يمكن أن نعزوها إلى أن موثيق السلوك التي تُصمّم لترشد الصناعات الخاصة حول حماية الأطفال من الأذى ما زالت في بداية عهدها. فإذا ما أخذنا الانتقادات بعين الاعتبار، ووقرنا حسن الصياغة للموثير، وضمناً تطبيقها والنقيّد بها، فإن موثيق السلوك ستعمل على توفير دعم يكون أمثلة تُحتذى للحركة الرامية إلى القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وربما كان الحل الوسط التوفيق هو إشراك جماعات أخرى خارج نطاق الصناعة المعنية في المساعدة في صياغة الميثاق. ومن الواضح، أن الطريقة الأكثر فاعلية كي يقوم القطاع الخاص بدور مهيم في القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال تكون من خلال التعاون العالمي. فالسفر والسياحة، ووسائل الإعلام والاتصال، والصناعات الملائمة للتقنيات الجديدة، جميعها عالمية بطبيعتها. وحتى في الأماكن التي تكتسب فيها صناعات القطاع الخاص صفة المحلية، يمكن تعلّم الدروس المستفادة من نجاحات وإخفاقات الصناعات المشابهة في أمكنة أخرى. ويجب أن يكون التعاون في اتجاهين: التعاون في إطار منبر عالمي بين صناعات القطاع الخاص التي تجمعها رابطة معينة، والتعاون بين القطاع الخاص وتلك المنظمات العاملة على وضع معايير عالمية والدفاع عنها. كما يجب أن يتم التعاون العالمي على عدد من المستويات الأخرى، بحيث يكون القطاع الخاص مجرد واحد من العناصر المُكوّنة لهذا التعاون.

إن الأحداث العالمية من مثل المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والمؤتمرات المختصة بصناعات محددة مثل اجتماع الهيئة العامة لمنظمة السياحة العالمية، ساعدت على

وضع الأساس للخطوات الضرورية التي يفضل القيام بها من قبل العاملين في القطاع الخاص. كما إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال مشكلة ذات أبعاد عالمية، وقد جرى تيسير حدوثها ومقاومة آثارها نتيجة للسفر السريع، وتنامي التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية، والعولمة المتزايدة، واحتوائها لوسائل الإعلام والاتصال، والبث والتراسل الفوري للمعلومات الذي توفره التقنيات الجديدة.

والمستويات العديدة التي قد تتورط فيها صناعات القطاع الخاص في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال تشير إلى أنه يتوجب على منشآت الأعمال والشركات الكبرى أن تقوم بدور قيادي في العمل على القضاء عليه. وهذا التحدي يتطلب تعاوناً عالمياً بين جميع صناعات القطاع الخاص. وقد تم اتخاذ الخطوات المبدئية، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل ينتظر الإنجاز.

(1) إن هذه الورقة المرجعية مستندة جزئياً إلى "الورقة القطاع الخاص ومدى مشاركته"، وهي واحدة من ست أوراق موضوعية أعدت كقراءة مرجعية للمشاركين في المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، يوكوهاما، اليابان، 17-20 ديسمبر/كانون الأول 2001م. والورقة الموضوعية، التي كتبها "مارك إيريك هيشت" بمساعدة "إيزا دولونج"، أعدت بتكليف من لجنة التخطيط الدولي للمؤتمر، التي تضم حكومة اليابان، واليونسيف، ومنظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم، وتآلف المنظمات غير الحكومية لدعم اتفاقية حقوق الطفل. ويرجى ملاحظة أن جميع الإشارات والإحالات إلى أوراق البحث العلمي والوثائق المرجعية الأخرى وردت في الورقة الأصلية.

(2) لغايات هذه الورقة الموضوعية، عُرّف القطاع الخاص بصورة أساسية على أنه الصناعات العاملة من أجل الربح. ومع أن كثيراً من المبادئ المبرزة ملائمة لمنظمات المجتمع المدني أيضاً – ومع أن العديد من الوكالات التي لا تهدف إلى الربح لعبت دوراً أساسياً في حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري – فإن الحوافز للمشاركة تختلف بدرجة كبيرة عندما تكون هناك حوافز ربحية.